

معوقات التنمية المحلية في فرنسا

Impediments to domestic development in France

(الباحث: هوندر صر محمد)

كلية العلوم السياسية- جامعة بنغازي

ملخص البحث: Research Summary

تواجه التنمية المحلية في فرنسا عدة عقبات تعوق تقدمها. يتمثل أحد التحديات الرئيسية في مركزية السلطة وصنع القرار في باريس، مما يؤدي غالباً إلى إهمال الأولويات والاحتياجات المحلية. تحد هذه المركزية أيضاً من استقلالية الحكومات المحلية وقدرتها على تكييف استراتيجيات التنمية مع سياقاتها الفريدة. وإن الإجراءات الروتينية البيروقراطية واللوائح المعقدة تجعل من الصعب على الشركات والمبادرات المحلية الازدهار. إن العبء الضريبي المرتفع على الشركات الصغيرة، يزيد من تفاقم هذه المشكلة. وكذلك النقص في التنسيق الفعال والتعاون بين مختلف مستويات الحكومة، مما يعيق تنفيذ خطط التنمية المتناسقة. وسنحاول في هذه الورقة البحثية التطرق إلى أبرز المعوقات في فرنسا.

الكلمات المفتاحية: فرنسا، التنمية المحلية، معوقات، المركزية.

ABSTRACT

Local development in France faces several obstacles that hinder its progress. One of the main challenges is the centralization of power and decision-making in Paris, which often leads to the neglect of local priorities and needs. This centralization also limits the autonomy of local governments and their ability to adapt development strategies to their unique contexts. Bureaucratic red tape and complex regulations make it difficult for local businesses and initiatives to thrive. The high tax burden on small businesses exacerbates this problem. As well as the lack of effective coordination and cooperation between the various levels of government, which hinders the implementation of coherent development plans. In this paper, we will try to address the most prominent obstacles in France.

Keywords: France, local development, obstacles, centralization.

المقدمة The introduction

ماتزال مركزية السلطة في فرنسا تؤثر على التنمية المحلية فيها، وهناك الكثير من المؤشرات التي تؤكد على ذلك، ويبدو أن طبيعة الدولة ونظامها الإداري قد أثرا على التنمية المحلية، ومن الممكن القول أن كثيراً من الإجراءات اللامركزية التي اتخذتها فرنسا كان الهدف منها الانسجام مع بيئة دولية ترى في اللامركزية سبيلاً أمثل في إدارة الدولة، وهو الأمر الذي دفع فرنسا إلى الأخذ باللامركزية، وربما تكون مسألة الاتحاد الأوروبي واحدة من المسائل الرئيسة التي دعمت التعاون الفرنسي المحلي والبلين أوروبى، علاوة على ذلك، فإن التفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية تخلق تنمية غير متكافئة، إذ تستفيد المراكز الحضرية أكثر من الموارد والفرص. يؤدي هذا الانقسام بين المناطق الحضرية والريفية أيضاً إلى هجرة الأدمغة حيث يهاجر الأفراد الموهوبون إلى المدن بحثاً عن آفاق أفضل، مما يترك المناطق الريفية مع نقص في القوى العاملة الماهرة. كما أن التحديات الاجتماعية، مثل البطالة والافتقار إلى الوصول إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية، تعرقل جهود التنمية المحلية. تتشابك هذه العقبات مع الاهتمامات الاقتصادية والبيئية، حيث غالباً ما تتعرض التنمية المستدامة للخطر بسبب عدم كفاية السياسات البيئية وإدارة الموارد.

مشكلة البحث: Research problem

تتبلور مشكلة البحث من خلال معاناة التنمية المحلية في فرنسا من تركيز القرارات في العاصمة باريس والبيروقراطية المعقدة، مما يقيد استقلالية الحكومات المحلية ويؤثر على التنسيق بين المستويات المختلفة. كما تتسبب الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية في تفاوت في التنمية وهجرة العناصر الماهرة إلى المدن، مما يؤثر على التنمية المستدامة.

فرضية البحث: Research hypothesis

تنتطق فرضية البحث من خلال "تقوية صلاحيات الحكومات المحلية في فرنسا وتبني سياسات تحفيزية لتنشيط الأعمال الصغيرة يمكن أن يسهم في تعزيز التنمية المحلية وتقليل الفوارق بين المناطق".

منهج البحث: Research Methodology

تم اتباع المنهج التحليلي - الوصفي إذ تم تحليل وشرح معوقات التنمية المحلية في فرنسا وتقديم فرضية تتعامل مع هذه المشكلات وتقدم اقتراحاً للتحسين.

منهجية البحث: Research Methodology

تم تقسيم هذا البحث على ثلاثة محاور، تناول المحور الأول (مركزية الدولة في فرنسا والتنمية المحلية. بينما جاء المحور الثاني بعنوان

(نظام الوصاية الإدارية في فرنسا) أما المحور الثالث فعنوانه (آليات تطوير التنمية المحلية في فرنسا).

المطلب الأول: مركزية الدولة في فرنسا والتنمية المحلية

The First demand: state centralization in France and local development

القيم المتجذرة في الاعتبار الوطنية الفرنسية، والتي قد تفضل التوجيه المركزي هي^(١):

١ - سيادة القانون والضمانات القانونية للأفراد.

٢ - توفير خدمة متساوية.

٣ - الكفاءة.

٤ - توجيه الاقتصاد الكلي.

على الرغم من الاتجاه نحو اللامركزية في فرنسا من مطلع ثمانينيات القرن الماضي إلا أنه ما تزال هناك لآراء مؤيدة للمركزية في الحكم الدفاع عن المركزية، وبحسب وجهات النظر تلك فإنهم يسوقون المبررات لذلك أهمها: (٢)

أولاً: يُنظر إلى سلطة مركزية قوية على أنها شرط مسبق لضمان سيادة القانون والضمانات القانونية للأفراد، وهو تعبير عن الإطار السياسي الذي حدده الدستور^(٣). حيث قد يكون التدخل المركزي ضرورياً لضمان عدم تعدي السلطات المحلية على الحقوق المدنية. تاريخياً، نظراً لتطور المجتمعات الديمقراطية، كان يُنظر إلى الحكومات المحلية على أنها مدافعة عن الأفراد والجماعات ضد تدخلات الحكومة المركزية. ومع ذلك، في دول الرفاهية الحديثة، تقوم البلديات أيضاً بتنفيذ سياسات الرفاهية الوطنية، وبالتالي، يمكن عكس الأدوار حيث قد يتم دعم الضمانات القانونية للأفراد أو الجماعات من قبل الحكومة المركزية، وليس الحكومة المحلية. تتشابك هذه القيمة الأولى للضمانات القانونية مع التبرير الثاني للتوجيه المركزي: توفير خدمة متساوية. على الرغم من أنه قد يتم الترويج للتكيف المحلي كميزة مرغوبة تفضل الاستقلال الذاتي المحلي، إلا أنه قد يؤدي أيضاً إلى تمايز تعسفي في تقديم الخدمة في جميع أنحاء البلاد. دول الرفاهية الأوروبية مبنية على مبادئ الكونية والمساواة. يقدم Hanssen and Helgesen شرطين أساسيين للعالمية: الوصول الشامل والتغطية، والتوحيد الإقليمي. تعني إمكانية الوصول والتغطية الشاملة أن كل شخص لديه احتياجات متساوية يجب أن يحصل على فرص متساوية للوصول إلى الخدمات في جميع البلديات في الدولة. يجب ألا تؤثر من أنت وأين تعيش على الخدمات المقدمة لتغطية احتياجاتك. التوحيد الإقليمي يعني مستوى محدداً من جودة الخدمة عبر جميع

البلديات. بما أن اللامركزية والاستقلال المحلي يعززان التباين المحلي، فقد يكون من الصعب التوفيق مع مبدأ العالمية؛ وأدى العامل الخارجي إلى تصعيد التوتر^(٤) وبالتالي، قد يتطلب ضمان الشمولية مستوى معيئاً من التنظيم الوطني والتوجيه المركزي الجدل حول المساواة والمطالبة بإعادة التوزيع في المجتمع يستلزم أيضاً المساواة بين الحكومات المحلية. بهذه الطريقة، يمكن أن يكون التوجيه المركزي وسيلة (لإعادة) توزيع الموارد والمسؤوليات بين الحكومات المحلية عندما لا تحدث إعادة التوزيع من خلال المشاركة المحلية الطوعية (NOU، ٢٠٠٥: 6). في مثل هذه الحالات، قد يحدد التوجيه المركزي الاستقلال الذاتي المحلي لبعض الحكومات المحلية، بينما يكتسب البعض الآخر مزيداً من الحكم الذاتي من خلال التوجيه المركزي.

ثالثاً: يمكن أيضاً تبرير التوجه المركزي من خلال عمله كإجراء لضمان التنفيذ الفعال للسياسات الوطنية. تتناقض هذه الحجة مع حجة الكفاءة للاستقلالية المحلية، وقد يُنظر إلى شكلي الكفاءة على أنهما متعارضان. في حين أن حجة الكفاءة للاستقلالية المحلية تؤكد على الارتباط الأمثل بين الاحتياجات المحلية المحددة وتوريد الخدمات، فقد لا يكون دائماً الحل الأرخص. لا يجب إهدار المال العام. نظراً لأن الحكومات المحلية غالباً ما يتم تعويضها مالياً (أو على الأقل يجب أن يتم ذلك) عن المهام التي تم تكليفها بتنفيذها من قبل الحكومة الوطنية كمنفذين للسياسات الوطنية، فمن المشروع للحكومة المركزية ضمان أن يكون إنتاج الخدمات العامة فعالاً قدر الإمكان.

ويمكن تشخيص أزمة فرنسا على عدة جهات وأهمها:^(٥)

١- أزمة النخبة الحاكمة: إذا كانت الأمور سيئة في بلدنا، فانظر الي قبطان السفينة كيف يقود سفينته، ففرنسا اليوم وبالأخص نخبتها فقدت الرجل الذي يحمل مشروعا واضحا مؤسساتيا وسياسيا بل أصبحت النخبة عبارة عن هرطقات سياسية فالاشتراكيون منقسمون فيما بينهم، واليمين لم يحدد اسم مرشحه بعد للانتخابات الرئاسية القادمة. واليمين المتطرف يزداد قوة، وعلى النقيض الآخر، نجد يسارا متطرفا، ورحم الله من قال ذات مرة ان فرنسا تحكم من الوسط بالإضافة الي ان هناك قطيعة بين نخبة فرنسا الحاكمة والشعب الفرنسي الذي يزداد فقرا وفقرا بينما يزداد البعض ثراء من دون ان يستحقوا هذا الثراء.

٢- نظام الجمهورية الخامسة: أصبح بحاجة لتعديل، وخاصة في ظل المتغيرات والمتطورات المتسارعة، فالبرلمان الفرنسي لم يعد له اي دور فعال في التأثير على القرارات الكبرى، والمقاطع

الفرنسية تطالب بإدارة ذاتية واسعة، والدستور الفرنسي بحاجة الى تعديل، فهو ليس من المقدسات بل كل دساتير العالم تراجع وفق التطورات والتسارعات التي تحصل عبر الحقبات المختلفة.

٣- الازمة المالية: الدين العام أصبح كبيراً جداً في فرنسا حيث بلغ مؤخراً أكثر من ١٨٠٠ مليار يورو وهو رقم مخيف جداً، وهذا سببه الانفاق والاسراف بشكل غير معقول وخاصة على الادارات والبعثات الفرنسية في الخارج. بالإضافة الى النظام الاجتماعي والصحي الذي بقي يدار بشكل سيئ وفوضوي بدون اي تنظيم واستراتيجية واضحة حيث ان الموازنة اصبحت تعاني من عجز مستمر، واصبحت هناك ضرائب مالية تضاف كل سنة لسد هذا العجز ولكن بدون حل جذري. الترقيع هو المبدأ، والحلول الجذرية هي الاستثناء^(٦).

٤- ازمة البطالة المستشرية: رغم ان الحكومة الفرنسية تلعب على الارقام الا ان مستوي البطالة اعلى مما تظهره الاحصائيات الرسمية، فهو يتجاوز العشرة بالمئة ورغم ان الحكومة قد فعلت كل شيء من تخفيض لساعات العمل التي تقديم مساعدات لمندراء الشركات من اجل حثهم على التوظيف، الا ان كل هذه الحلول غير مجدية، لان الدورة الاقتصادية الفرنسية معطلة والنمو الاقتصادي ضعيف وكذلك الاستهلاك بدون ان ننسى القوة الشرائية للفرد الفرنسي التي انخفضت عن معدلها العام منذ دخول اليورو اي العملة الاوروبية الموحدة. بالإضافة الى كل هذا وذاك، ففرنسا اصبحت تنكشف بالنسبة للموازنة المالية المخصصة للتأهيل والتعليم مما انعكس سلباً على مستوي التعليم والتأهيل والنظام التعليمي الذي أصبح يخرج اناساً لا يلبون متطلبات سوق العمل^(٧).

٥- النظام الضريبي: الكل يشكو في فرنسا من النظام الضريبي والضرائب المفروضة على الدخل المالية، لذلك نجد ان معظم ارباب الشركات الفرنسية يضعون اموالهم في بنوك خارج فرنسا كسويسرا ولوكسمبورغ، وكذلك الامر بالنسبة لشركاتهم حيث يجعلون مركز هذه الشركات في بلاد اجنبية عربية او اسيوية حتى يتهربوا من دفع الضرائب المالية، ففي فرنسا يجب ان تدفع ٤٥% من قيمة ارباحك الى صندوق الضرائب، لذلك أصبح التهرب الضريبي والاعلان الخاطئ عن الارباح هو القاعدة يمارس بشكل كامل لدى الفرنسيين^(٨).

٦- فرنسا والعولمة: لم تكن فرنسا عبر قوانينها ومؤسساتها وعقائيتها وتركيبه اقتصادها مهيأة لان تواجه العولمة المتمثلة بهذه الشركات الكبرى العابرة للقارات التي تمتلك اسواق العالم بسبب مرونة

قوانينها وسرعة استجابتها للشروط الموضوعية والذاتية لهذه الاسواق، بل علي العكس من ذلك وخاصة الشركات الفرنسية العامة فهي ذات بنية ثقيلة بيروقراطية من الصعب عليها التأقلم مع الاسواق المتغيرة ولذلك نجدها عندما تدخل في منافسة مع شركات امريكية او بريطانية او حتي المانية تخسر هذه الاسواق بسهولة، وكما قال لي ذات مرة رجل اعمال خليجي باننا في الخليج نفضل المواد المصنعة الامريكية لان رجال الاعمال في امريكا يفصلون منتجات تناسب وطبيعة اسواقنا وكذلك ثقافتنا بينما يرفض الفرنسيون القيام بمثل ذلك^(٩). ولذلك، وهذا طبيعي ومنطقي، ان نتراجع نسبة الصادرات الفرنسية الي العالم، وتعاني بعض الشركات الفرنسية من كساد اقتصادي حقيقي. الأزمة الاجتماعية: ضعف القوة الشرائية للفرد الفرنسي، وضعف نسبة النمو الاقتصادي حيث بلغت اقل من ٢% هذا العام، وضعف الاستهلاك، وارتفاع معدل الدين العام، كل هذه الامور انعكست بشكل سلبي علي الحياة الاقتصادية للفرنسيين، فجيوب الفقر تزداد اتساعا، وهناك اكثر من ثلاثة ملايين فرنسي ممنوعين من استخدام شيكات مصرفية بسبب وضعهم الاقتصادي السيئ، كذلك ازداد عدد المتسولين والذين لا يملكون مأوي بسبب الارتفاع الجنوني لإيجار العقارات والمنازل وخاصة في المدن الكبرى، لدرجة ان ايجار او شراء شقة اصبح ضربا من ضروب الخيال، بالإضافة الي ان الدولة توقفت عن بناء سكن اجتماعي بأسعار معقولة واصبح من الصعب في بلد يمثل المرتبة الرابعة في اقتصاديات العالم ان تجد عملا ومسكنا مناسباً ولذلك تجد ان عائلات فرنسية كاملة مدانة ولا تنتهي من تسديد قرض مالي حتي توقع علي قرض اخر^(١٠).

٧- أزمة ضواحي المدن الكبرى: هناك أزمة اقتصادية واجتماعية حقيقية داخل هذه الضواحي التي تقطنها اغلبية من المهاجرين العرب والمسلمين، فالدولة الفرنسية همشتهم عندما اختارت لهم هذه المناطق وعزلتهم عن المجتمع الفرنسي، لذلك تجدهم يعيشون جسديا في فرنسا ولكن بقيت عاداتهم وثقافتهم وتفكيرهم وكأنهم يعيشون في أحد احياء الجزائر كباكور والقصبة. بالإضافة الي كل هذا وذلك، فهم محرومون من سوق العمل ونسبة البطالة في صفوفهم مرتفعة جدا، واستهلاكهم الاقتصادي صفر، ومشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والادارية الفرنسية صفر، وهم ابناء هذا الجيل الاجنبي المشررد والتائه لان لا الحكومة الفرنسية ساعدت على دمجهم داخل مجتمعاتها ولا الحكومات المغاربية استردتهم لتوظيفهم في مناطق اقتصادية بحاجة الي نمو وتطوير،

والانتفاضة الاخيرة التي قاموا بها كانت بسبب هذا الضياع الذي يعيشون به^(١١).

٨- ازمة على مستوى السياسة الخارجية: تراجع التأثير والنفوذ الفرنسي في العالم بشكل ملحوظ خلال السنوات الاخيرة، وقبل شيراك، وفي عهد ميتران بالتحديد، ففرنسا لم تعد موجودة في مناطق نفوذها بأفريقيا، بورندي، رواندا، ساحل العاج، الكونغو الديمقراطية وحتى تشاد والغابون والسنغال، وكذلك الامر مع العالم العربي وهي تري الاتجاهات الاطلسية للجزائر والمغرب وباريس تلهث الان في المشرق لإنقاذ ما تستطيع انقاذه في لبنان وسورية كتابع لأمريكا وليس كشريك لها. بدون ان ننسي ان التأثير الفرنسي في دول امريكا اللاتينية ضعيف اللهم الا مع كيبك وبعض المقاطعات المكسيكية ووجود المرشحين بيتانكور في كولومبيا وباشللييه رئيسة تشيلي التي يقال انها من اصول فرنسية^(١٢).

أولاً: الادراك الفرنسي للحكم المحلي

يركز المفهوم الفرنسي للحكم المحلي على ممارسة المسؤولين المشتركة في إدارة الشؤون العامة والتفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة ومستويات الحكم. يُعد المستوى المحلي أمراً حاسماً في تعزيز الشرعية الحكومية والمواطنة والعامة. لا يجب أن يُنظر إلى المستوى المحلي على أنه وسيلة لتجاوز المركزية الحكومية، ولكن على العكس من ذلك، هو يوفر التكامل تحت مبدأ التبعية^(١٣).

يجب معالجة قضية اللامركزية في ضوء ذلك عامل الوقت والخصائص المحددة لكل حالة. إذ ترتبط اللامركزية بنماذج اجتماعية ثقافية ومحددة الممارسات، حسب مختلف مفاهيم الدولة والوطنية الخلفية التي تنطوي على تكيف برامج تعاوننا الإنمائي في بعض المواقع، لا سيما عندما يكون تمثيل الحكومة المركزية ضعيفاً على الأرض، تكون القضية أكثر من التنمية المحلية من اللامركزية^(١٤).

اللامركزية هي جزء من الحكم الديمقراطي. وأن الأنظمة السياسية تجمع بين مكونات من أنظمة مختلفة، ويمكن أن يتضمن فترات انتقالية وتغييرات هيكلية وسياسية^(١٥). إنها تهدف إلى إعطاء السلطات المحلية مواردها الخاصة والمسؤوليات منفصلة عن تلك المركزية الحكومة، لانتخاب سلطاتها من قبل السلطات المحلية المجتمعات ولضمان توازن أفضل للقوى في جميع أنحاء الإقليم. تجلب اللامركزية عملية صنع القرار أقرب إلى المواطنين، وتشجيع الشخوخة ظهور الديمقراطية على المستوى المحلي. ويهدف لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القطاعات التي غالباً ما تعاني من مركزية مفرطة في صنع القرار. يشجع التماسك الإقليمي وترسيخه.

كما أنه يساهم في محاربة الفقر. ومع ذلك، فإن تقرير محكمة العدل حول هذه المسألة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥^(١٦)، دفع الحكومة إلى اتخاذ قرار بوضع بعض القيود على هذه العملية بسبب العديد من الأنماط غير المتسقة. تم تحديد حالات عدم الاتساق على وجه الخصوص في التجمعات القبلية الريفية حيث يُشتبه في قيام بعض البلديات بإساءة استخدام النظام من خلال تشكيل نقابة أو مجتمع كوميونات لغرض وحيد هو تلقي موارد مالية ومالية إضافية من الدولة المركزية دون تنفيذ سياسات بين المجتمعات. يقدم قطاعا الطب والرعاية الصحية أمثلة على هذه الأنواع من الوكالات الحكومية المستعرضة، مثل الوكالة الوطنية للتنمية والتقييم في سانتي (ANAES). ولسوء الحظ، انهيار العديد من تلك الشركات الناشئة الآن وزادت معدلات البطالة في لانيون والمناطق الريفية المحيطة بها بشكل كبير في الآونة الأخيرة. علاوة على ذلك، في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، قررت Alcatel خفض إنتاجها وتوظيفها في Lannion بشكل كبير^(١٧).

أما فيما يتعلق بستراسبورغ، كان مسرح ستراسبورغ الوطني، على سبيل المثال، إحدى المؤسسات الثقافية التي كان من المفترض أن توازن تركيز الإنتاج الثقافي في باريس. في وقت لاحق، استفادت المدينة أيضاً من نقل المدرسة الوطنية للإدارة من باريس، وهي واحدة من أكبر المدارس في فرنسا وأكبر فخر لجهاز الدولة المركزي الفرنسي. وعلى سبيل المثال، كان أحد المشاريع الكبيرة للجنرال ديغول لغرب فرنسا، وبشكل أكثر تحديداً للمنطقة الشمالية الغربية من بريتاني، هو تطوير نظام سكة حديد متطور للغاية، لتقليل وقت الوصول بين بريست - أكثر المدن الغربية في فرنسا - وباريس إلى أقل من خمس ساعات بالقطار. الآن، يمكن للمرء الوصول إلى باريس من بريست في أربع ساعات فقط بالقطار. تضمن هذا الطموح تركيز مفترق الطرق الرئيسي لأوروبا في المنطقة، بالنسبة للطرق السريعة، والقطارات عالية السرعة (TGV)، والألياف الضوئية، ومركز مطار يستوعب ٨٠ مليون مسافر سنوياً، بالإضافة إلى دعم وطني تفضيلي للتكنولوجيا المتقدمة الصناعات وبعض الإعفاءات الضريبية. كانت الفكرة هي جذب المقرر "العائم" للشركات متعددة الجنسيات، مع تبرير أن مثل هذا الموقع من شأنه أن يحفز (عن طريق الانتقال السريع) بعض وظائف التصنيع في مناطق فرنسية أخرى^(١٨).

وتقدم اليونسكو قائمة بالمجمعات العلمية في أوروبا الغربية، حسب البلد. وفقاً لإحصاء اليونسكو هذا، هناك ما لا يقل عن ٦٠ حديقة علمية منتشرة في جميع أنحاء فرنسا. يشكل هذا عدداً كبيراً جداً عندما

يقارنه المرء بألمانيا المجاورة، وهي دولة أكبر بها ١٢ فقط ما يسمى بالتكنولوجيا وفقاً لنفس قائمة اليونسكو. في الواقع، في أوروبا الغربية، يمكن لبريطانيا وحدها التنافس مع فرنسا من حيث هذا العدد المذهل من الحقائق العلمية - حيث تسرد اليونسكو ٦٣ حقيقة علمية في بريطانيا. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام المثيرة للإعجاب لا تعني على الإطلاق أن هناك حوالي ٦٠ "وادي سيليكون فرنسي". رين وتولوز، على سبيل المثال، وباريس بالطبع، لديهما حقائق علمية مهمة جداً، والتي حققت نجاحاً كبيراً، لكن صوفيا أنتيبوليس، في منطقة العاصمة نيس، على الريفيرا الفرنسية، هي الأكثر إثارة للإعجاب في فرنسا، واحدة التي تلعب اليوم دوراً رائداً في الابتكار التكنولوجي الأوروبي^(١٩).

وعلى المرء أن يضع في اعتباره، هنا، أن الأحزاب السياسية في فرنسا لا تمول أي شخص يريد الترشح لمنصب ويدعي أنه ينتمي إلى هذا الحزب أو ذاك. تقوم الأحزاب باختيار المرشحين الذين تقدمهم وتدعمهم في الانتخابات، على أي مستوى من التمثيل السياسي. إنهم يختارون مرشحينهم وفقاً لما سيتمكنون من تحقيقه للأمة ككل وفقاً للخطوط السياسية للحزب - فالولاء للحزب له أهمية كبيرة جداً في السياسة الفرنسية^(٢٠).

جعل التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٣ فرنسا جمهورية لامركزية، ووفقاً لـ "مبدأ التبعية"، تهدف السلطات المحلية إلى ممارسة الكفاءات التي يمكن تنفيذها على أفضل وجه على مستوى الاختصاص القضائي. لذلك (ونتيجة لعدة عقود من التخطيط الإقليمي)، ليس لدى فرنسا استراتيجية تنمية إقليمية فريدة وشاملة. وهي تضع سياساتها العامة على أراضيها من خلال عقود على مستوى الدولة على مدى سبع سنوات دورات. ذهب الجزء الأكبر من التمويل في الجولة الأخيرة (٢٠١٤-٢٠٢٠) إلى الوسائط المتعددة النقل والتحول البيئي / الطاقة، يابيه التعليم العالي والبحث. العقود الأوروبية تساهم أيضاً في تنفيذ الصناديق الهيكلية والاستثمارية في المناطق الريفية والحضرية^(٢١).

ركزت السياسة الحضرية بشكل عام على التجديد في الأحياء المحرومة في المدن من جميع الأحجام. تم إضفاء الطابع الرسمي عليه، من خلال عقود المدينة المتعلقة بالتنمية الحضرية والاجتماعية والاقتصادية. هذه مرفقة بعقود منطقة الدولة ومرت بشكل رئيسي بين الدولة والتكتلات، مما يسمح بتجميع أعمال الكوميونات المختلفة. التنمية الريفية، وكذلك تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة، هي أيضاً محور البرامج الهامة، بما في ذلك عقود محددة بشأن التنشيط والتطوير

في مواجهة الاتجاهات الكبرى المختلفة. لرئيس الجمهورية دور مهم في تحديد السياسة العامة للتعليم الفرنسي من خلال تعيين أو إقالة الوزراء ومنهم وزير التعليم المسئول عن وضع السياسة العامة للتعليم وإصدار القوانين السياسية للدولة بما فيها التعليم.

بالإضافة إلى أن المركزية في الإدارة التعليمية جاءت في ضوء المتغيرات الثقافية والتاريخية والحضارية للمجتمع الفرنسي، ولا تهدف إلى التأثير على اتجاهات الرأي العام أو تشكيل معتقدات المواطنين وفقاً لنمط واحد، كما أن الدولة الفرنسية اتخذت بعض القوانين والقرارات للاتجاه نحو تطبيق اللامركزية في الإدارة التعليمية، ولكن ما زالت محاولات تحقيق اللامركزية تتسم بالمحدودية وأنها قاصرة على الشؤون التنفيذية والإدارية^(٢٢).

يتضح أن الإدارة التعليمية ارتبطت بالقوي والمتغيرات الاقتصادية للمجتمع الفرنسي ففي الوقت الذي يتسم فيه الاقتصاد بسيطرة الدولة على كافة المجالات الاقتصادية، تتسم الإدارة التعليمية بالنمط المركزي، وخلال فترتي الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية واجه الاقتصاد الفرنسي كارثة خطيرة، إلا أنها استطاعت أن تعيد بناء اقتصادها الداخلي لتصبح دولة قوية جداً على المستوى الاقتصادي وتحقيق الرفاهية والرخاء لمواطنيها، وصاحب التقدم الاقتصادي الفرنسي الاهتمام بتطوير وتحديث الإدارة التعليمية، ومع أخذ فرنسا بسياسة الاقتصاد الحر وآليات السوق، اهتمت الدولة بمنح بعض الاختصاصات والمسئوليات للسلطات المحلية في عملية الإدارة التعليمية، مما يدل على توجه نحو الأخذ بالإدارة الذاتية للمدرسة التي تتيح للسلطات المحلية والمدرسية الحق في القيام ببعض الاختصاصات والمسئوليات التعليمية^(٢٣).

سيتعين على فرنسا، التعامل مع الضغوط الناتجة عن الإنفاق الناجمة عن شيخوخة السكان، والحكومات دون الوطنية لن تسلم من تلك الضغوط. حتى الآن مزايا التقاعد غير الممولة لموظفي تلك الحكومات كبيرة للغاية، وسيتعين على السلطات المحلية والإقليمية تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان: رعاية طويلة الأجل، خاصة بقدر ما يتحملون مسؤولية إدارة "ميزة الاستقلال الذاتي الشخصية"، للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً ويفقدون القدرة على الرعاية لأنفسهم. يمكن توقع أن تسمح الاتجاهات الديموغرافية للبطالة بالانحسار، الأمر الذي من شأنه أن يحدث، الحد من الإنفاق إلى الحد الأدنى من دخل الكفاف (RMI)، والذي يتم تمويله من قبل الإدارات. فضلاً عن أن السياسات في سوق العمل وربما تكون غير كافية لتعويض الضغوط الأخرى على المالية العامة.^(٢٤)

المطلب الثاني: نظام الوصاية الإدارية في فرنسا

The second requirement: the administrative guardianship system in France

إذا كان تحديد اختصاصات الهيئات المحلية في فرنسا هو بشكل عام كل ما يخص الهيئات المحلية ويستثنى من ذلك ما ينص عليه القانون، إلا أن هذه الاستثناءات كثيره بحيث أصبحت هي القاعدة، وعندما تمارس الهيئات المحلية لاختصاصاتها فإنها تمارسها بسلطات محدودة، ذلك لأن الوصاية الإدارية على هذه الهيئات شديده. لكن هذه الوصاية التي بدأت في السنة الثامنة للثورة وتعززت بقانون سنة ١٨٨٤ عدلت نحو التضييق منها ابتداءً من قانون ١٩٨٢/٣/٢ وكانت الوصاية الإدارية قبل عام ١٩٨٢ تتمثل في الرقابة العضوية على الهيئات المحلية والرقابة الموضوعية على هذه الهيئات^(٢٥).

١- الرقابة العضوية: وتتمثل هذه بالرقابة على أعضاء الهيئات المحلية وذلك بتعيين أعضاء في المجالس المحلية أو الأعضاء التنفيذيين كالمحافظ وصلاحيه اقالتهم واقالة اشخاص منتخبين كرئيس البلدية، كما انه للسلطة المركزية حل المجالس المحلية. وبعد عام ١٩٨٢ فإن كافة السلطات المحلية يتم تشكيلها بالانتخاب ولا تستطيع السلطة المركزية اقالة أعضاء السلطات المحلية، إلا أنها تستطيع حل المجالس المحلية في حالات معينه نص عليها القانون^(٢٦).

٢- الرقابة الموضوعية: وتتمثل هذه بالرقابة على اعمال الهيئات المحلية وهذه الرقابة اما ان تكون رقابة سابقة على صدور العمل القانوني او لاحقه عليه وتتمثل الرقابة السابقة بالإذن بإصدار العمل القانوني، اما الرقابة اللاحقة فتتمثل في التصديق او عدم التصديق على العمل القانوني عند صدوره من الهيئات المحلية.

ان حل المجالس المحلية من قبل السلطة المركزية بموجب الوصاية الإدارية يستتبع تكوين مجلس جديد بالانتخاب وحده او بالانتخاب والتعيين حسب القانون، كما ان اقالة عضو في السلطة المحلية من قبل السلطة المركزية يستتبع انتخاب عضو جديد إذا كان العضو المقال من الأعضاء المنتخبين او تعيينه بالطريقة التي نص عليها القانون إذا كان العضو المقال معيناً^(٢٧).

كما ان نص القانون على وجوب اخذ اذن مسبق من قبل السلطة المركزية قبل اصدار الهيئات المحلية لبعض اعمالها لا يحتم قيام هذه الهيئات بإصدار العمل وانما يبقى ذلك لتقدير الهيئات المحلية لان العمل القانوني الصادر منها هو عمل صادر باسمها وتحمل مسؤوليته، وان كان بعد صدور اذن من السلطة المركزية، وهذا الامر ينسحب على التصديق اللاحق على العمل القانوني، فمصادقة السلطة

المركزية على العمل لا يحتم صدور العمل بل تستطيع الهيئات المحلية ان تتراجع عنه بعد التصديق^(٢٨).

ومن المهم الإشارة الى الطبقة المتوسطة في فرنسا بعدها الأداة الرئيسية في التنمية بصورة عامة والتنمية المحلية بصورة خاصة. قد تفاوت تقدير نسبة ما تشكله الطبقة المتوسطة في المجتمع الفرنسي راهنأ بين ٣٠% و ٥٠% وفق إحصاءات " مركز البحث والتوثيق CERDOC". ويتميز أفرادها غالباً بأنهم من حملة الدبلومات العالية فتراعى في الحملات الانتخابية خصوصاً، مصالح الفئات الدنيا منها في السياسات المالية. وذلك على حساب العمال ممن يتعرضون للتمييز والبطالة، كما في الكثير من الرأسماليات المتطورة، بحسب انحسار التصنيع وانتقال الاستثمارات إلى البلدان ذات كلفة العمل الأقل^(٢٩).

وقد عدّد (Alaine-Touraine) مكوناتها (صغار مالكين وكوادر تكنولوجيات وبيروقراط ومستخدمون بالأجر). وفي مثل هذه المجتمعات تشهد التركيبات الطبقة في حقب الازدهار الاقتصادي وتوسع فرص وإمكانات الاستثمار، بروز ظواهر الحراك الاجتماعي والتطلع إلى الارتقاء وبلوغ مراتب الطبقة البرجوازية. كما يلاحظ مثل هذا الحراك التصاعدي أيضاً في أوساط العمال الموصوفين بالمأجورين في كل من القطاعين العام والخاص. وقد وجدوا أنفسهم في ظروف تشجعهم على التطلع إلى الصعود الاجتماعي ومنها: ظروف تطور مؤهلاتهم المستجدة في مجالات التكنولوجيا المتجددة. وهي ظروف تشجع الكثير من الفئات الشعبية على تأسيس وحدات إنتاجية بحجم قدراتهم العائلية على الاستفادة من العروض والتسهيلات الائتمانية. هذه العروض التي تشجع الكثير في صفوفهم على الحراك باتجاه مصاف الطبقة الوسطى متخلين، في الغالب، عن راديكالية وتكاليف نضالاتهم العمالية ذات الطبيعة الجماهيرية^(٣٠).

المطلب الثالث: آليات تطوير التنمية المحلية في فرنسا

Third requirement: Mechanisms for developing local development in France

أولاً: الآليات التشريعية-القانونية

تقضي المادة (٢/٧٢) من الدستور الفرنسي الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨، على أن تدبر الوحدات الإدارية المحلية شؤونها بحرية. وقد أقر المجلس الدستوري في حكمه الصادر في ١٩٨٢/٢/٢٥، مبدأ " حرية الإدارة للوحدات المحلية"، ويعد هذا الحكم تأكيد لقضاء سابق مماثل، صدر في ١٩٧٩/٥/٣٠، في شأن إقليم كال دونيا الجديدة. وان نظرة سريعة على حكم المجلس الدستوري

الصادر في ١٩٨٢/٢/٥، توضح لنا أنه قد قرر مبادئ هامة في موضوع الإدارة المحلية، أهمها: (٣١)

- ١- التأكيد الصريح على خضوع المشرع لمبدأ الدستورية.
- ٢- التأكيد على سمو الدولة، على الوحدات الإدارية المحلية.
- ٣- التأكيد على أن مبدأ الإدارة الحرة للمقاطعات الإقليمية والوحدات المحلية مبدأ دستوري.
- ٤- التأكيد على خضوع أشخاص القانون العام (الإقليمية) لمبدأ الشرعية.

- ٥- إمكانية إنشاء وحدات إقليمية (جديدة)، بقانون عادي.
- ٦- إمكانية إنشاء طائفة جديدة من الوحدات الإقليمية لا تشمل سوى وحدة واحدة.

- ٧- التأكيد على أن مدينة باريس، والوحدات الإقليمية في مايييه Maytte، تكون في ذاتها وحدات إقليمية.

- ٨- وأخيراً، التأكيد على أن الرقابة الإدارية (على الهيئات المحلية)، طبقاً للمادة (٢/٧٢) من الدستور والمنصوص عليها لصالح مفوض الحكومة، يجوز أن تخفّض إلى رقابة قضائية، وأن ذلك لا يغير من نطاق تطبيق المادة (٢/٧٢) من الدستور.

هذا ويأخذ الستور الفرنسي، بمبدأ وحدة النمط مع التباين طبقاً للمستويات المحلية، بمعنى ممارسة الوحدة المحلية الاختصاصات كافة التي تهم الوحدة المحلية، طبقاً للقانون، في دائرتها الإقليمية مهما كان حجمها أو عدد سكانها. (٣٢)

نقسم فرنسا إلى (٢٢) منطقة (٣٣) و (٩٦) مقاطعة و (٣٤٢) قضاء، و (٤٠٣٩) كانتوناً و (٣٦٦٨٦) بلدية ومجلساً محلياً، وتُضاف إلى وحدات التقسيم أربع مناطق، وهي ذات وضع قانوني متماثل وتُعتبر كمقاطعات من حيث التنظيم الإداري. إن المناطق في بداية عهد الجمهورية الخامسة لم تتخذ سوى صفة الوحدات الإدارية، ولكنها رُفعت إلى مرتبة الهيئات المستقلة في سياق العمل بنظام اللامركزية، حيث يتولى المجلس المناطقي شؤون إدارتها. وتشكل هذه المجالس منذ عام ٢٠٠٤ استناداً إلى مزيج من نظامي الأغلبية والنسبية الانتخابيين، لمدة ستة أعوام. أما عدد المقاعد التمثيلية لمجلس المنطقة فيتوقف على حجم المنطقة، وكان يتراوح عام ٢٠٠٩ بين (٤٣) مقعداً و (٢٠٩) مقاعد. وينتخب رئيس المجلس من أعضائه ليستمر في منصبه طيلة الدورة الانتخابية (بما يعني عدم السماح بإعفائه قبل انقضائها). وتتمحور مهامه حول الأعمال التحضيرية لاتخاذ قرارات المجلس، والقيام بتنفيذها بالإضافة إلى الإشراف والإدارة. (٣٤)

ثانياً: الآليات المالية

يعد توفر الإيرادات لأي وحدة محلية مصدر قوة لهذه الوحدة وتختلف طبيعة إيرادات الوحدات المحلية الفرنسية من وحدة لأخرى ولكن مع ثبات شكل الإيرادات لكل مستوى في جميع أنحاء الجمهورية الفرنسية، وتكون الإيرادات في العادة مخصصة لدعم مجالات معينة ضمن أعمال الوحدات المحلية ويبلغ معدل المنح الحكومية ما يقارب ٥٥% من هيكل الإيرادات في الوحدات المحلية بينما تشكل الضرائب ما قيمة ٤٥% من هيكل الإيرادات لعام ٢٠٠٦. وأبرز الإيرادات للوحدات المحلية هي: (٣٥)

- ❖ ضريبة الابنية.
- ❖ ضريبة الاراضي والاملاك.
- ❖ ضريبة السكن.
- ❖ ضريبة الاعمال.
- ❖ المنح الحكومية والهبات.

وإلى جانب تمويل موازنات مجالس المناطق من خلال تحويلات حكومية وموارد مقتطعة من الرسوم، فإن المنطقة المعنية تقطع لنفسها ضرائب بقدر محدود (ومنها ضريبة مزاوله المهنة وضريبة المساكن والعقارات). وعلى وجه العموم فإن المداخل المالية تختلف اختلافاً شديداً، وفقاً لحجم كل منها وإمكاناتها الاقتصادية. (٣٦) كان والي المقاطعة قبل التمهيد للعمل بنظام اللامركزية هو الشخصية الأهم وصاحب الكلمة العليا في كل الشؤون، وكان المجلس العام بصفته جهاز إدارة ذاتية بدون أهمية تقريباً، ولكن بنية السلطة حالياً متناقضة تماماً مع ما ذكر، حيث أن التمتع بالفاعلية السياسية الحاسمة هو رئيس إدارة المقاطعة. (٣٧)

ثالثاً: واقع وطبيعة التنمية المحلية في فرنسا: (٣٨)

- ١- في نمط الدولة، يأخذ صانعو القرار الحكوميون ومنظمات صنع القرار دوراً قيادياً في صنع السياسات ولديهم سيطرة أساسية على هيكله "العلاقة بين الدولة والمجتمع"، مما يعني أنهم في الغالب قادرون على إملاء نمط الاهتمام التمثيل ومقاومة ضغوط المصالح، سواء كانت منظمة أم لا، حيث يختارون.
- ٢- وفقاً لـ JD-Lévy (١٩٩٩)، فإن ضعف المؤسسات المجتمعية المحلية يميز بوضوح فرنسا عن ألمانيا وله تأثير على قدرة الحكومات المحلية على تحمل مسؤوليات السياسة وتطوير القدرة على العمل وتنظيم الشؤون الاقتصادية المحلية (٣٩).

٣- تجدر الإشارة إلى أن الحكم المحلي على المستوى المحلي في فرنسا يتميز بوجود السلطات المحلية المنتخبة والخدمات الإدارية للدولة المحلية (الإدارة المركزية).

٤- سمحت آلية الوصاية للممثلين المحليين للولاية (Préfet) بقيادة الحكومات المحلية المنتخبة والسيطرة عليها من خلال إمكانية تعليق رؤساء البلديات أو المستشارين المحليين وكذلك ممارسة حق النقض (الفيتو) على قرارات البلدية (الميزانية، الإجراءات الإدارية).

٥- "من خلال اللامركزية في المسؤولية في تعزيز العام للتنمية الاقتصادية المحلية، وسع الاشتراكيون هذا التوجيه اللامركزي إلى المستوى المحلي من خلال منح الحكومات المحلية الصلاحيات والموارد لتصبح مديرة أو متدخلين، في حقوقهم الخاصة".

٦- يجب أن نلاحظ أن هذه الهيئات تأسست في الأصل خلال نظام فيشي،^(٤٠) عندما تم تشجيع الصناعيين من قبل النخب الوطنية على التجمع معاً في بعض المدن الفرنسية تحت خطاب مشترك لتعزيز "التنمية المتناغمة لبلدهم الأم الصغير".

٧- ترتبط هذه الوكالات باتحاد فيدرالي، وهو اتحاد وكالات الاستثمار والتنمية الفرنسية، الذي تأسس في الخمسينيات من القرن الماضي، والذي يجمع وكالات التنمية المحلية العاملة على المستويات الإقليمية والمحلية والبلدية والبلدية.

٨- بالنسبة لأكبر المدن في فرنسا، تمتلك وكالات التنمية المحلية ميزانية سنوية تبلغ حوالي ٢ مليون يورو.

٩- يشمل هذا الأخير جميع المؤسسات العامة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى تعزيز التشغيل والتدريب المهني ومحاربة البطالة.

١٠- يتمتع Pôle-Emploi بالوضع القانوني لـ Etablissement Public-à caractère Administratif (EPA) الذي

يتوافق في فرنسا مع الشخص المعنوي العام الذي يستفيد من الاستقلال المالي والإداري من أجل الوفاء بمهمة المصلحة العامة، المحددة بدقة بموجب القانون، تحت سيطرة الدولة.

١١- في عام ٢٠١٧، كان ٩٤ في المائة من اتفاقات الإدارة عبارة عن جمعيات. كما جاء في التشريع الحالي: "يمكن إنشاء بعثات محلية للاندماج المهني والاجتماعي للشباب بين الدولة والسلطات المحلية والمؤسسات العامة والمنظمات والجمعيات المهنية والنقابية. يمكن أن يكون لها الشكل القانوني لجمعية أو لهيئة المصلحة العامة. في هذه الحالة الأخيرة، يجوز لهم تعيين موظفيهم، الذين يحكمهم

القانون الحالي " (مدونة du-travail ، المادة 1-L5314). لذلك فإن الأعضاء الذين يمكن أن يكونوا جزءاً من غسل الأموال يتم تحديدهم بدقة بموجب القانون.

١٢- تغطي مساهمة خدمات الدولة المركزية في المتوسط أكثر من ٥٠ بالمائة من ميزانياتها. يبلغ متوسط تمويل الهيئات العامة الأخرى (مثل Pôle-Emploi) والخاصة (الشركات، والمؤسسات الخاصة، وما إلى ذلك) في المتوسط حوالي ٨ في المائة، في حين أن مساهمة الشركاء الاجتماعيين (النقابات وجمعيات أصحاب العمل) هامشية للغاية (أقل من ١ في المئة؛ وزارة العمل ٢٠١٧).

١٣- كان إنشاء النظم البيئية جزءاً من قانون مخصص لإعادة التفكير في تنظيم الهيئات المسؤولة عن سياسات التماسك الاجتماعي.

١٤- في حالة باريس، تم إطلاق عملية النشر والتطبيق الذاتي من قبل المواطنين الأجانب الأفراد من خلال وساطة كل من الجمعيات والخدمات البلدية. لم يتم انتخاب الأعضاء الأفراد ولكنهم تطوعوا بدلاً من ذلك للمشاركة في المجلس الاستشاري. ومع ذلك، تم تطبيق بعض المعايير من أجل ضمان التمثيل الكامل لمختلف الجنسيات.

رابعاً: دور الحكومة في التنمية

على المستوى الوطني ^(٤١)، تقوم الحكومة أيضاً بتطوير العديد من الإجراءات الخاصة بكل قطاع. على سبيل المثال، برنامج مناطق الصناعة يهدف إلى تنشيط المناطق الصناعية من خلال دعم العمالة المحلية، وتعزيز قدرتها التنافسية الدولية والترويج للابتكار. وتقع تقع البلديات والمناطق في صلب اهتمامها، وتعمل على تطبيق برنامج الغذاء الوطني (PNA)، الذي يهدف إلى دعم مبادرات من أجل غذاء أكثر أماناً وصحة واستدامة، ومتاحاً للجميع. علاوة على ذلك، يهدف البرنامج الوطني إلى ربط ١٠٠٪ من السكان إلى النطاق العريض عالي السرعة في عام ٢٠٢٢. على المستوى الإقليمي، تقوم كل منطقة بوضع خطة إقليمية للمكان، التخطيط والتنمية المستدامة والمساواة الإقليمية (SRADDET). تلخص هذه الخطة عادة الإقليمية المكانية، وتصدر تقريراً عن الأثر البيئي، وتحدد الاستراتيجية الإقليمية والأهداف. بالإضافة إلى ذلك، تطوّر كل منطقة أيضاً خطة إقليمية للتنمية الاقتصادية والابتكار والتدويل (SRDEII)، والذي يحدد استراتيجية في كل منطقة لخمس سنوات الخمس فيما يتعلق بدعم الأعمال والابتكار وفضلاً عن طبيعة جاذبية المنطقة. القضايا الأساسية المعوقة لتنمية الاقتصاد المحلي في مجملها لا تختلف كثيراً من مكان إلى آخر وهي الأفراد بالقرارات وعدم الاهتمام ببيئة

الأعمال التي تمكن المؤسسات الاقتصادية من الكفاءة والفعالية التي تحد من قدرتها التنافسية وأخيراً لا تهتم بتطوير القطاع اللارسمي، وعلى ذلك لابد أن يسعى المنهج إلى^(٤٢):

- ١- الحكم الجيد عن طريق تمثيل قطاع عريض من الاهتمامات وتشمل الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- ٢- تمكين بيئة أعمال ترتبط بالمصلحة العامة، وتوضح تحديد قواعد وإجراءات اتخاذ القرار لخلق بيئة آمنة جاذبة ومحفزة للاستثمار.
- ٣- تطوير القدرة التنافسية والتعاون بإعادة البحث في الخصائص المحلية أساس القدرة التنافسية.
- ٤- أرساء مبدأ الاقتصاد الكلي الذي يشمل القطاعين الرسمي واللارسمي.

بينما تسعى الشركات الكبرى إلى تنمية ذاتها مستخدمة مصادرها واتصالاتها نرى أن الكثير من الصناعات في المناطق الفقيرة تفتقد القدرة على النهوض والتنافس. فكثير من المحليات تفتقد الإرادة أو الوسائل التي تمكنها من جمع مختلف الجهود الصغيرة للنهوض بهم وتنمية أنشطتهم والاقتصاد المحلي. تنمية الاقتصاد المحلي - في هذا المنهج - يهدف إلى خفض الفقر ومساعدة الفئات المهمشة من الاطفال والشباب والمرأة^(٤٣).
ماهي متطلبات نجاح تنمية الاقتصاد المحلي
أولاً: قضايا إجرائية:^(٤٤)

- ١- الإرادة السياسية من الحكومة المحلية مهمة لشرعية الاستراتيجيات النهائية وتخصيص الموارد.
- ٢- التزام الشركاء الأساسيين مهم من البداية.
- ٣- مشاركة القطاع اللارسمي من الفقراء والمهمشين قد تتطلب بناء قدرات.
- ٤- استخدام الفكر الاستراتيجي- ليس الحلول السريعة- هي التي تقود تنمية الاقتصاد المحلي.
- ٥- تكامل واتصال وتشابك بين الناس والمناطق والقطاعات هم محور إجراءات تنمية الاقتصاد المحلي.
- ٦- تضمين المساءلة والشفافية مهم فروية الشركاء لكيفية اتخاذ القرارات وتأسيس لمسؤوليتهم.
- ٧- تضمن الثقافة عن طريق تطبيق الأدوات والإجراءات والنتائج للثقافة المحلية.

ثانياً: قضايا هيكلية^(٤٥)

- ١- المشروعات التجريبية والنتائج المرئية توضح القيمة العملية وتساعد على التواصل.

- ٢- تفهم الجميع للأسواق يعني حصول الجميع على المعلومات.
- ٣- تقييم المزايا والسيئات للبدايل واستخلاص طرق لتفادي المؤثرات السيئة.
- ٤- الاستراتيجيات المتوازنة هي أساس الموازنة بين الاقتصاد الكفوء ذات البعد الواحد والقوي المبني على تعدد الأبعاد.
- ٥- تضمن المرافق وهو الفرق بين الاقتصاد الناجح وآخر يصارع التحديات.
- ٦- التفكير في القيمة النوعية المتمثل في نوعية الوظائف، يجب أن يتزامن مع القيمة الكمية التي تسعى لزيادة العدد فقط.
- ٧- الاستثمار في الموارد البشرية وخاصة التي تؤسس الاطمئنان.
- ٨- الاهتمام بالموارد الطبيعية أساس لتنمية اقتصاد ناجح.
- ٩- استخدام الاستثمار الآمن وتحسين مستوى معيشة العامة يجذب الاستثمار.

ارتباط الناس بإطارهم الإداري التقليدي. هذه الرابطة العاطفية بين السلطات المحلية وسكانها مستمرة في النمو حتى يومنا هذا. علاوة على ذلك، رئيس البلدية من بين جميع المسؤولين المنتخبين، هو دائماً الشخص الذي يأتي أولاً في استطلاعات الرأي، باعتباره الشخص الأكثر ثقة. حل آخر، وثيق الصلة بالبلديات الفرنسية، يبدأ من المشاكل التي يواجهونها. نظراً لنقص في الموارد المالية والبشرية، فهم غير قادرين على تزويد مواطنيهم بالخدمات التي يحتاجون إليها معظم، مثل الصرف الصحي، وصيانة الطرق، والحماية من الحرائق، والكهرباء، وما إلى ذلك فهي مطلوبة لخلق "الاتحادات البلدية متعددة الأغراض".^(٤٦)

لا تزال هناك مشكلة، وهي أن القرارات لم تعد تتخذ من قبل أولئك المنتخبين مباشرة بالاقتراع العام، ولكن من قبل أولئك الذين تم انتخابهم بالاقتراع غير المباشر، وفقاً للمفاوضات بين الأحزاب السياسية. لذلك، في عام ٢٠١٣، تم وضع نظام لتحديد المسؤولين البلديين المنتخبين الذين يمكنهم الوصول إلى مستوى المجتمع. سياسة مراجعة التقسيم الإداري الإقليمي وتبسيط إجراءات الانتخابات المحلية العراقيين التي يواجهها المجتمع الفرنسي. لذا ينبغي العمل على تقليل الشعور بالمعاناة^(٤٧). ومع ذلك، فإن القادة غير قادرين على اتخاذ الإجراءات التي يبدو أنها تصل إلى اتفاق واسع. هذا هو الحال مع إصلاح البلديات، التي تتقدم ببطء شديد، على الرغم من أن التقدم المحرز في السنوات الأخيرة مرض.^(٤٨)

ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية ما يأتي:

- ❖ تم تنفيذ الإصلاحات الإقليمية للمناطق والإصلاحات الحضرية. في عام ٢٠١٥، عدد المناطق تم خفيضه من ٢٢ إلى ١٣. بالإضافة إلى ذلك، فإن أكبر ٢٢ منطقة حضرية تتمتع بوضع "العاصمة" بشكل متميز من الكفاءات. وقد تم توضيح اختصاصات السلطات المحلية والطرق التي تعمل بها مفصلة.^(٤٩)
- ❖ نفذت الحكومة ميثاق الدولة - المدن الكبرى لتعزيز ابتكار المدن الكبرى والعلاقات مع مناطقهم النائية.
- ❖ ستستفيد مائتان وعشرون مدينة في جميع المناطق من اتفاقية تنشيط مدتها خمس سنوات لتنشيطها مركز مدينتهم. هذا جزء من خطة مركز المدينة (Action-coeur-de-ville)، والتي لها طموح مزدوج تحسين الظروف المعيشية لسكان المدن المتوسطة الحجم وتعزيز دورهم كمحرك القوة من أجل التنمية الإقليمية.
- ❖ ستستفيد مائة وأربعة وعشرون "منطقة صناعية" من دعم الدولة لتسريع التنمية من إمكاناتهم الصناعية.
- ❖ تم توقيع أربع مائة وخمسة وثمانين عقداً للتنمية الريفية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ من أجل تنشيط المناطق الريفية من خلال إجراءات تعزز التماسك الاجتماعي والجاذبية الاقتصادية والوصول إلى الجمهور والخدمات وحلول التنقل والوصول إلى التقنيات الرقمية والتحول البيئي وانتقال الطاقة.
- ❖ تم إنشاء المؤتمر الوطني للأقاليم. يرأسها رئيس الوزراء وهو تتكون من أعضاء الحكومة وممثلي السلطات المحلية ورؤساء الهيئات الاستشارية وممثلي البرلمان.
- فضلا عن ذلك اتخذت الحكومة الفرنسية إجراءات مؤسسية للتحضير للعالمية منها:

الهيئة العامة للمساواة الإقليمية (CGET) هي مركز حكومي، وحدة تخطيط طويل الأجل تحت سلطة الوزير التماسك الإقليمي والعلاقات مع السلطات المحلية. يساعد الحكومة في الحد من عدم المساواة الإقليمية وفي دعم التنمية الإقليمية. للقيام بذلك، تراقب الوحدة الحكومة السياسات، وتعبئة الشبكات والمواطنين، وتحليل الاتجاهات ذات الصلة، والتكيف السياسات العامة للأراضي، وتطور وتنفذ مدينة جديدة وسياسات التخطيط الإقليمي مع الفاعلين المحليين والمواطنين. مناطقها من التدخل بين الوزارات: الحصول على العمل والرعاية الصحية وخدمات للجمهور؛ التماسك الاجتماعي؛ التضمين الرقمي؛ المساعدة لإمكانية التنقل؛ جاذبية اقتصادية التحولات البيئية والرقمية؛ وإنعاش المناطق الهشة ومراكز المدن المحرومة. في الآونة الأخيرة،

أتم تقديم مشروع قانون في مجلس الشيوخ بهدف تحويل جزء كبير من CGET وبعض شركائها في وكالة وطنية للأراضي تماسك. على المستوى الوطني، تقوم الحكومة أيضاً بتطوير العديد الإجراءات الخاصة بكل قطاع. على سبيل المثال، برنامج مناطق الصناعة يهدف إلى تنشيط المناطق الصناعية من خلال دعم العمالة المحلية، وتعزيز قدرتها التنافسية الدولية في الترويج والابتكار، وتقع البلديات والمناطق في قلبها تطبيق، ويهدف برنامج الغذاء الوطني (PNA) إلى دعم مبادرات من أجل غذاء أكثر أماناً وصحة واستدامة، ومتاحاً للجميع.

على المستوى الإقليمي، تقوم كل منطقة بوضع خطة إقليمية للمكان التخطيط والتنمية المستدامة المساواة الإقليمية (SRADDET).

تلخص هذه الخطة عادة الإقليمية المكانية، وتصدر تقريراً عن الأثر البيئي، وتحدد الاستراتيجية الإقليمية والأهداف. بالإضافة إلى ذلك، تتطور كل منطقة أيضاً خطة إقليمية للتنمية الاقتصادية والابتكار والتدويل (SRDEII)، والذي يحدد استراتيجية الخمس سنوات لكل منها المنطقة من حيث دعم الأعمال والابتكار و جاذبية المنطقة.^(٥٠)

الخاتمة: Conclusion

أن تحسين التنمية المحلية في فرنسا تبني نهج شامل يتضمن تمكين الحكومات المحلية، من خلال تبسيط الإجراءات، وتعزيز التعاون بين المستويات، ومعالجة الفوارق الإقليمية وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تحليل معوقات التنمية المحلية في فرنسا، يمكن الوصول إلى عدة استنتاجات:

- ١- تظهر الحاجة إلى تعزيز اللامركزية من خلال تمكين الحكومات المحلية من صلاحيات أكبر في اتخاذ القرارات وتطوير استراتيجيات تنمية متناسقة مع احتياجات كل منطقة.
- ٢- يتعين تقليل العقبات المتعلقة بالبيروقراطية واللوائح المعقدة لتمكين الأعمال المحلية والمبادرات من الازدهار والتطور.
- ٣- تحسين التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة لضمان تنفيذ خطط تنمية متكاملة ومتناسقة.
- ٤- اتخاذ إجراءات للحد من الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية من خلال توفير فرص تنمية متوازنة وتعزيز جذب الاستثمار والمواهب إلى المناطق الريفية.
- ٥- أن تكون السياسات التنموية مستدامة بيئياً واقتصادياً، مع الاهتمام بالجوانب البيئية وتحقيق التوازن بين التطور والحفاظ على الموارد الطبيعية.

الهوامش Footnotes

(1) Vilde Hernes, The case for increased centralization in integration governance: the neglected perspective, Hernes Comparative Migration Studies, 2021, p.3.

(2) علوني عمار، التنمية المحلية: الأهداف والسياسات مقارنة نظرية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد (٢)، العدد (١)، كلية العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة سطيف ١، الجزائر، حزيران/ يونيو ٢٠١٩، ص ٦٤.

(3) Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: p347.

(4) Muntasser, M. H. 2022. "State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: p110.

(5) محمد عجلاي، فرنسا مثلها مثل سفينة التيتانيك فهي تغرق رويداً رويداً، جريدة القدس العربي (اللندنية)، ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

(٦) مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية (سلسلة الدراسات ٧)، مطبعة مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء المقدسة، العراق، ٢٠٠٦، ص ١٤.

(٧) محمد طالب عبد، اللامركزية الإدارية في التطبيق على المجالس المحلية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٠، ص ٧-٨.

(٨) فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسون وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١٥، ص ٣٧.

(٩) رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: إرشادات منهجية مع معالجة نموذجية لبعض المواضيع، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء - المملكة المغربية، ١٩٨٧، ص ٤٧.

(١٠) مخلوف أحمد ومرزوقي عمر، التنمية المحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد (١٠)، جامعة ملاي طاهر بسعيدة، الجزائر، حزيران/ يونيو ٢٠١٨، ص ١٧٥.

(١١) ماجد أحمد الزاملي، أوامر السلطة التنفيذية وأثرها على التشريع، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، ٢٠١٣/٤/٤ نقلا عن الرابط:

<https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=352872>

(١٢) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ٨٨-٨٩.

(13) French Development Policies On Local Governance, in,

<https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/PlaquetteAng.pdf>

(14) French Development Policies On Local Governance, in,

<https://www.diplomatie.gouv.fr/>

Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI (١٥) Journal 22, no1(Jun): p3. doi.org/10.31945/iprij.220101.

(١٦) النظام السياسي الفرنسي: نموذج تطبيقي لنظام الحكم، ملتقى الباحثين السياسيين العرب. نقلا عن الرابط:

https://drive.google.com/file/d/1kgF48FjWqHkECgmi1wPY_eoKRzPwSe/view

(١٧) عبد الوهاب محمد خالد، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجندرية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠١٥، ص ١١٤-١١٥.

(١٨) سايح فطيمة، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد (٣)، العدد (١)، جامعة أحمد زيانة - غيليزان، الجزائر، حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، ص ٣٠-٣١.

(19) Stéphanie Jamet, Meeting the Challenges of Decentralisation in France, OECD Economics Department Working Papers No. 571, 2007, p.5.

(20) Delphine Ancien, Department of Geography, USA, 01 Feb 2005, Published online: 17 Aug 2006, p217-236.

(21) Regional Development Policy in France, Regional Outlook, 2019 [https://www.oecd.org/cfe/France%20\(in%20English\).pdf](https://www.oecd.org/cfe/France%20(in%20English).pdf)

(22) ينظر: بومدين محمد، الدفع بعدم الدستورية طبقاً للتعديل الجزائري ٢٠١٦: مجرد تقليد للنموذج الفرنسي الشاذ، مجلة القانون والمجتمع، المجلد (٧)، العدد (١)، جامعة أحمد دراية، أدرار- الجزائر، ٢٠١٩، ص ٧٠.
(23) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، ص ١١٥-١١٦.

(24) Stéphanie Jamet, Meeting the Challenges of Decentralisation in France, OECD Economics Department Working Papers No. 571, 2007, p240

(25) فارس عبد الرحيم حاتم، اللامركزية الإدارية في العراق في ظل قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٢)، كلية القانون، جامعة الكوفة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ١٢٦-١٢٧.

(26) نبيل سعد خليل وعبد الباسط محمد دياب، الإدارة الذاتية للمدرسة في كل من ألمانيا وفرنسا وأستراليا وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة التربية، العدد (١٦) الجزء الثاني، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، تموز- يوليو ٢٠١٣، ص ٧٩.

(27) الجنرال ديغول، مذكرات الأمل: التجديد ١٩٥٨-١٩٦٢، ترجمة: سمويح فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧١، ص ١٢.

(28) أندرياس فير إيكه وبيرنه مايرهوفر وفرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية: النظرية السياسية - الأنظمة السياسية- العلاقات الدولية، ترجمة: سامي أبو يحيى، المكتبة الشرقية، بيروت- لبنان، ٢٠١٢، ص ١٣١.

(29) أحمد بعلبكي، إيديولوجيا التنمية في ظل الأسواق المفتوحة والهويات المتغلقة، دار الفارابي، بيروت- لبنان، ٢٠١٦، ص ١١٥.

(30) بتول رحال، بين الأزمات الاقتصادية والاستقلال السياسي.. أي تحديات تنتظر رئيس فرنسا؟، الميادين نت، ١١ نيسان ٢٠٢٢. <https://www.almayadeen.net/news/politics>

(31) زكي محمد النجار، الدستور والإدارة المحلية: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٨٨.

(32) احمد بريهي علي، الاقتصاد الفرنسي تحليل مقارن في ضوء الاحتجاجات، شبكة النبا المعلوماتية، الأحد ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.

(33) في العام ٢٠١٥ أعيد تقسيم المناطق في فرنسا ليمت اختزالها إلى ثلاثة عشر منطقة، وهو ما سنبينه لاحقاً.
(34) أندرياس فير إيكه وبيرنه مايرهوفر وفرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية: النظرية السياسية - الأنظمة السياسية- العلاقات الدولية، ترجمة: سامي أبو يحيى، المكتبة الشرقية، بيروت- لبنان، ٢٠١٢، ص ١٣٧.

(35) مساعد حمد الصالح، اصلاح الإدارة المحلية منذ مطلع الثمانينيات في فرنسا، الخميس ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، نقلا عن الرابط: https://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=1414

(36) دبي العربية نت، إيمتاويل ماكرون.. لماذا قد يؤمن الاقتصاد الفرنسي إعادة انتخابه؟ مؤشرات النمو والبطالة والتضخم بين الأفضل وأوروبا.. وعلى الرئيس القادم حل مشكلة! نقلا عن الرابط: <https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/04/24/%D8%A7>

(37) الصحراوي قمعون، هل هي نهاية الجمهورية الخامسة في فرنسا، جريدة الصباح(العراقية)، الأحد ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٢٣.

(38) Galimberti, D. (2021). Local State-Society Relations in France. In: Teles, F., Gendźwiłł, A., Stănuș, C., Heinelt, H. (eds) Close Ties in European Local Governance. Palgrave Studies in Sub-National Governance. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-44794-6_10

(39) أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، ترجمة: محمد عثمان خلفه عيد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٦٦.

(٤٠) القانون رقم ٨٠٩-٥٤ المؤرخ ١١ ديسمبر ١٩٥٤ لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي (حكومة ببيير مينديز - فرنسا). كذلك ينظر: إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط٤، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٠٤.

(٤١) Delphine Ancien, Department of Geography, USA, 01 Feb 2005, p217-236. Published online: 17 Aug 2006

(٤٢) سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١٩، ص ١٠٦-١٠٧. كذلك ينظر: أحمد الورفلي، مشروع المحكمة الدستورية الدولية كآلية بديلة لتعزيز حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في: زيد العلي ومحمود حمد ويوسف عوف محررون، الكتاب السنوي ٢٠١٥-٢٠١٦، المنظمة العربية للقانون الدستوري، المنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس، ٢٠١٧، ص ١٠٣.

(٤٣) محمد هدام العامري، الاختصاص الرقابي للسلطات المحلية في القانون العراقي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٢، ص ١٦٧. كذلك ينظر: لوبيز المنديز وآخرون، مشاركة المجتمع المدني على المستوى المحلي في تنفيذ خطط العمل المرتبطة بسياسة الجوار الأوروبية في إطار تنمية متوازنة ومستدامة، (تقرير معلومات)، بروكسل، ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٧، ص ٩.

(٤٤) فارس عبد الرحيم حاتم، اللامركزية الإدارية في العراق في ظل قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٢)، كلية القانون، جامعة الكوفة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ص ص ١١٩-١٢٠.

(٤٥) بين المجتمعات المحلية ففي فرنسا، نقلاً عن الرابطة: https://frpedia.wiki/ar/Intercommunalit%C3%A9_en_France كذلك

ينظر: ١. بوقرط ربيعة، مدى تأثير الوصاية الإدارية على استقلالية الهيئات المحلية: دراسة مقارنة بين النموذج الفرنسي والجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد (١٣)، العدد (١)، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٣٦٧-٣٦٨.

(٤٦) andré cabanis and mihaela păceșilă, reform of local government in france, always starts again, applied research in administrativ sciences, volume3, issue1, april,2022, p.27.

(٤٧) بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح وأثرهما في تعزيز بناء المجتمع، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٦)، العدد (٢)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٩، ص ٤٣٤.

(٤٨) كاهنة شاطري، تطور اللامركزية الإدارية (فرنسا والجزائر نموذجاً)، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (١٣)، لبنان، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ص ٣٩. كذلك ينظر: سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١٩، ص ١٠٣.

(49) Regional Development Policy in France, Regional Outlook,2019

<https://www.oecd.org/cfe/>

(50) Regional Development Policy in France, Regional Outlook,2019

<https://www.oecd.org/cfe/ France>

المصادر والمراجع Sources and references

أولاً: المصادر العربية والمترجمة

الكتب العربية:

I- زكي محمد النجار، الدستور والإدارة المحلية: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

II- أحمد بعلبكي، إيديولوجيا التنمية في ظل الأسواق المفتوحة والهويات المغلقة، دار الفارابي، بيروت- لبنان، ٢٠١٦.

- III- أندرياس فير إيكه وبيرند مايرهوفر وفرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية: النظرية السياسية - الأنظمة السياسية- العلاقات الدولية، ترجمة: سامي أبو يحيى، المكتبة الشرقية، بيروت- لبنان، ٢٠١٢.
- IV- سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- V- سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠١٩.
- VI- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسون وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١٥.
- VII- أحمد الورفلي، مشروع المحكمة الدستورية الدولية كآلية بديلة لتعزيز حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في: زيد العلي ومحمود حمد ويوسف عوف محررون، الكتاب السنوي ٢٠١٥-٢٠١٦، المنظمة العربية للقانون الدستوري، المنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس، ٢٠١٧.
- VIII- إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط٤، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩.
- IX- أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، ترجمة: محمد عثمان خليفة عيد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥.
- X- الجنرال ديغول، مذكرات الأمل: التجديد ١٩٥٨-١٩٦٢، ترجمة: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧١.
- XI- أندرياس فير إيكه وبيرند مايرهوفر وفرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية: النظرية السياسية - الأنظمة السياسية- العلاقات الدولية، ترجمة: سامي أبو يحيى، المكتبة الشرقية، بيروت- لبنان، ٢٠١٢.
- XII- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
- XIII- عبد الوهاب محمد خالد، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠١٥.
- XIV- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
- XV- رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: إرشادات منهجية مع معالجة نموذجية لبعض المواضيع، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء - المملكة المغربية، ١٩٨٧.
- XVI- القانون رقم ٥٤-٨٠٩ المؤرخ ١١ ديسمبر ١٩٥٤ لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي (حكومة بيبير مينديز - فرنسا).

الدوريات

- I- بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح وأثرهما في تعزيز بناء المجتمع، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٦)، العدد (٢)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٩.
- II- بوقرط ربابعة، مدى تأثير الوصاية الإدارية على استقلالية الهيئات المحلية: دراسة مقارنة بين النموذج الفرنسي والجزائري، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد (١٣)، العدد (١)، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، ٢٠٢١.

III- بومدين محمد، الدفع بعدم الدستورية طبقاً للتعديل الجزائري ٢٠١٦: مجرد تقليد للنموذج الفرنسي الشاذ، مجلة القانون والمجتمع، المجلد (٧)، العدد (١)، جامعة أحمد دراية، أدرار- الجزائر، ٢٠١٩.

IV- سايح فطيمة، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد (٣)، العدد (١)، جامعة أحمد زبانة - غيليزان، الجزائر، حزيران/ يونيو ٢٠٢٠.

V- الصحراوي قمعون، هل هي نهاية الجمهورية الخامسة في فرنسا، جريدة الصباح(العراقية)، الأحد ٣٠ نيسان/ ابريل ٢٠٢٣.

VI- علوني عمار، التنمية المحلية: الأهداف والسياسات مقاربة نظرية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد (٢)، العدد (١)، كلية العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة سطيف ١، الجزائر، حزيران/ يونيو ٢٠١٩.

VII- فارس عبد الرحيم حاتم، اللامركزية الإدارية في العراق في ظل قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٢)، كلية القانون، جامعة الكوفة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

VIII- فارس عبد الرحيم حاتم، اللامركزية الإدارية في العراق في ظل قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٢)، كلية القانون، جامعة الكوفة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

IX- كاهنة شاطري، تطور اللامركزية الإدارية (فرنسا والجزائر نموذجاً)، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (١٣)، لبنان، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨.

X- محمد عجلاني، فرنسا مثلها مثل سفينة التيتانيك فهي تغرق رويداً رويداً، جريدة القدس العربي (الندنية)، ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

XI- مخلوف أحمد ومرزوقي عمر، التنمية المحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد (١٠)، جامعة ملاي طاهر بسعيدة، الجزائر، حزيران/ يونيو ٢٠١٨.

XII- مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية (سلسلة الدراسات ٧)، مطبعة مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء المقدسة، العراق، ٢٠٠٦.

XIII- نبيل سعد خليل وعبد الباسط محمد دياب، الإدارة الذاتية للمدرسة في كل من ألمانيا وفرنسا وأستراليا وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة التربية، العدد (١٦) الجزء الثاني، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، تموز- يوليو ٢٠١٣.

الرسائل والاطاريح الجامعية

I- محمد طالب عبد، اللامركزية الإدارية في التطبيق على المجالس المحلية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٠.

II- محمد هدام العامري، الاختصاص الرقابي للسلطات المحلية في القانون العراقي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٢.

التقارير

I- لوبيز المنديز وآخرون، مشاركة المجتمع المدني على المستوى المحلي في تنفيذ خطط العمل المرتبطة بسياسة الجوار الأوروبية في إطار تنمية متوازنة ومستدامة، (تقرير معلومات)، بروكسل، ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٧.

المواقع الالكترونية

I- احمد بريهي علي، الاقتصاد الفرنسي تحليل مقارنة في ضوء الاحتجاجات، شبكة النبا المعلوماتية، الأحد ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ .

II- بتول رحال، بين الأزمات الاقتصادية والاستقلال السياسي.. أي تحديات تنتظر رئيس فرنسا؟، الميسادين نت، ١١ نيسان ٢٠٢٢ <https://www.almayadeen.net/news/politics>.

III- بين المجتمعات المحلية في فرنسا، نقلا عن <https://frpedia.wiki/ar/Intercommunalit%C3>.

IV- دبي العربية نت، إيمانويل ماكرون.. لماذا قد يؤمن الاقتصاد الفرنسي إعادة انتخابه؟ مؤشرات النمو والبطالة والتضخم بين الأفضل وأوروبا.. وعلى الرئيس القنصل حلال مشكلا نقلا عن <https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/04/24/%D8%A7>.

V- ماجد أحمد الزامل، أوامر السلطة التنفيذية وأثرها على التشريع، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، ٢٠١٣/٤/٤ نقلا عن الرابط: <https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=352872>

VI- مساعد حمد الصالح، اصلاح الإدارة المحلية منذ مطلع الثمانينيات في فرنسا، الخميس ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، نقلا عن الرابط: https://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=1414

VII- النظام السياسي الفرنسي: نموذج تطبيقي لنظام الحكم، ملتقى الباحثين السياسيين العرب. نقلا عن الرابط: https://drive.google.com/file/d/1kgF48FjWqHkECgmi1wPY_eoKRzpWSe/view

ثانياً: المصادر الأجنبية والمترجمة

I- Vilde Hernes, The case for increased centralization in integration governance: the neglected perspective, Hernes Comparative Migration Studies, 2021.

II- Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65.

III- Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." НАЗІСЬВ РУКОВАДІСЬКА МАНІПУЛЯЦІЯ І СТРАХОВАННЯ РУКОВАДІ «РУКОВАДІ. ПРОБЛЕМИ. ЕКОНОМІКА. РОЗВ'ЯЗАННЯ» 104. No.1.

-
- IV- French Development Policies On Local Governance,in,
<https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/PlaqueAng.pdf>
- V- Hameed, Muntasser Majeed.2022. "Hybrid regimes: An Overview."
 IPRI Journal 22, no1(Jun): p3. doi.org/10.31945/iprij.2201.
- VI- Delphine Ancien, Department of Geography, USA, 01 Feb 2005,
 Published online: 17 Aug 2006.
- VII-Regional Development Policy in France, Regional Outlook,2019
[https://www.oecd.org/cfe/_France%20\(in%20English\).pdf](https://www.oecd.org/cfe/_France%20(in%20English).pdf)
- VIII- Stéphanie Jamet, Meeting the Challenges of Decentralisation in
 France, OECD Economics Department Working Papers No.
 571,2007.
- IX- Galimberti, D. (2021). Local State-Society Relations in France. In:
 Teles, F., Gendźwiłł, A., Stănuș, C., Heinelt, H. (eds) Close Ties in
 European Local Governance. Palgrave Studies in Sub-National
 Governance. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-44794-6_10
- X- andré cabanis and mihaela păceșilă, reform of local government in
 france, always starts again, applied research in administrativ
 sciences, volume3, issue1, april,2022.
- XI- Regional Development Policy in France, Regional Outlook,2019
https://www.oecd.org/cfe/_
- XII-Delphine Ancien,Department of Geography, USA, 01 Feb 2005,
 Published online: 17 Aug 2006.
- XIII- Stéphanie Jamet, Meeting the Challenges of Decentralisation in
 France, OECD Economics Department Working Papers No.
 571,2007,p.5.

